الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العلوم الحديثة
كلية التعليم المفتوح وعن بعد

جامعة العلوم الحديثة
UNIVERSITY OF MODERN SCIENCES

نقود وبنوك

المحاضرة الثانية

www.ums-edu.com/distance
E-mail: distance@ums-edu.com
Tel: +967- 01- 530380

2. Paper money: النقود الورقية

رغم انتش ار الاستعمال الواسع للنقود المعدنية) الذهب والفضة (لفترة طويلة من الزمن باعتبارها نوعاً أولياً من أنواع النقود السلعية، ألا أن الخطر كان يهدد استخدامها، فانتقال القطع المعدنية من يد إلى أخرى ومن مكان إلى أخر لانجاز المعاملات كان يعرضها إلى الضياع والسرقة إضافة إلى التآكل نتيجة استعمالها في التداول . لذا وجد الأفراد من المناسب إيداع ما لديهم من نقود معدنية لدى التجار أو رجال المال) الصيارفة (ورجال المصارف مق ابل حصولهم على شهادات أو إيصالات قابلة للتداول تتضمن كمية النقود المعدنية التي أودعوه ا .وأن هذه الوصولات تمثل تعهد الصيرفي على إرجاع المبالغ المودعة لديه لحامل الإيصال عند الطلب وبدون تأخير، ومع مضي الوقت وتطور وسائل الاتصال وازدياد ثقة التجار بعضهم بالبعض الأخر أصبح بالإمكان إصدار شهادات من بيوت خاصة هي البنوك، محددة القيمة وفئات مختلفة تنسجم مع العمليات التجارية.

وهكذا تمكن التجار وبقية الأفراد المودعون استخدام هذه الشهادات أو الإيصالات كأداة لإتمام أي صفقة تجارية وتسوية المدفوعات وإبراء الديون بين الأطراف الدائنة والمدينة وذلك عن طريق تداول شهادات الإيداع دون الحاجة تحويلها إلى نقد . إذ غدت هذه الشهادات بد يلاً عن النقود . ويرجع سبب قبول الأفراد لهذه الشهادات نتيجة قابلية تحويلها إلى نقود معدنية) ذهب وفضة(، فقيمة هذه الشهادات تعادل قيمة الذهب والفضة الذي تمثله.

وبانتشار البنوك التجارية في النصف الثاني من القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر ونجاحها في أدار ة العمليات المصرفية، ازدادت ثقة الأفراد فيها وتصاعد حجم التعامل معه ا .وكان ذلك أثر كبير في تشجيع المصارف على إصدار أوراق نقدية مقابل النقود المعدنية المودعة لدى المصارف ،

وأخذت هذه الأوراق النقدية تنوب في التداول عن النقود المعدنية، مع قدرة حامل هذه أوراق في تقديمها إلى المصرف في أي وقت لصرف قيمتها بما يعادلها من مسكوكات معدنية . الأمر الذي استدعى

www.ums-edu.com/distance
E-mail: distance@ums-edu.com
Tel: +967- 01- 530380

المصارف إلى تغطية الإصدار النقدي الورقي بغطاء معدني تعادل قيمتها % 100 من قيمة النقود الورقية لمواجهة طلبات تحويل الأفراد للأوراق النقدية إلى معادن نفيسة . فالعلاقة بين الأوراق النقدية ومعادن النفيسة وثيقة، طالما قابلية تحول هذه الأوراق إلى معدن نفيس، حيث أن التوسع والانكماش في إصدار الأوراق النقدية لمواجهة متطلبات النشاط الاقتصادي مرتبطان بحجم المعدن النفيس ولاسيما الذهب . ولهذا السبب سميت بالنقود النائبة أو الممثلة.

وفي منتصف القرن السابع عشر شهدت البنوك تحولاً جذرياً في قدرتها على الإصدار النقدي . فقد استطاع بنك ستوكهولم بالسويد عام 1956 أن يجمع بين عمليتي الإصدار النقدي الورقي والخصم التجاري كشكل من أشكال الائتمان المصرفي عن طريق أقناع حاملي الأوراق التجارية بقبول الأوراق النقدية بدلاً المسكوكات المعدنية عند لجوئهم للبنك طلباً للخصم . ويكون لحامل أوراق النقدية الحق في تحويلها إلى مسكوكات نقدية وبذلك يستطيع البنك التوسع في إصدار النقود الورقية وبكميات تفوق ما يودعه الأفراد من مسكوكات معدنية.

وقد استطاعت البنوك إصدار كم ية من الأوراق النقدية على المكشوف، أي دون أن يكون لها أي رصيد من المعدن النفيس، وتستخدم هذه الأوراق النقدية التي تتجاوز المعدن النفيس الذي يحتفظ به في عمليات ائتمان وخاصة بصورة خصم تجاري . ومع ذلك يستمر قبول هذه الأوراق النقدية في التداول، وذلك لأنها تستمد قبولها من ثقة الجمهور بحسن أدارة البنك من قابلية تحويل هذه الأوراق النقدية إلى مسكوكات معدنية.

والسؤال المطروح هو كيف يستطيع البنك إصدار أوراق نقدية دون أن يكون لها رصيد معدني، وأن يكون لحاملها الحق في أن يصرف قيمتها ذهباً أو فضة قي أي وقت يشاء ؟
لقد استط اعت البنوك ومن خلال تجاربها العملية أدراك حق يقة أن الأفراد لا يتقدمون دفعة واحدة في تحويل ما لديهم من أوراق نقدية إلى معادن نفيسة، فنسبة الأوراق النقدية التي يتطلب تحويلها إلى معدن نفيس لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من مجموع الأوراق النقدية المصدر ة .وبذلك يتوفر ل لبنك الأمان والملائمة في استعمال الاحتياطي المتوفر لديه من المعدن النفيس في مواجهة سحوبات الأفراد ما أودعوه من نقود معدنية أو تحويل الأوراق النقدية إلى مسكوكات معدنية . وبهذا يستطيع البنك مضاعفة قيمة الأوراق التجارية المخصومة وزيادة حجم أرباحه.

www.ums-edu.com/distance
E-mail: distance@ums-edu.com
Tel: +967- 01- 530380

وهكذا ظهرت إلى حيز الوجود وسيط نقدي جديد يتمثل في الأوراق النقدية الائتمانية إلى جانب المسكوكات المعدنية، وأخذت هذه الأوراق تتداول بين الأفراد تؤدي نفس الوظائف التي تؤديها النقود المعدنية، غير أن نشوب الحروب وما رافقها من أزمات وحاجة الدول المتحاربة إلى نقد لمواجهة ال نفقات الحربية، كل ذلك جعل الحكومات تتمادى في الإصدار الأوراق النقدية .ونتيجة لخشية الحكومات من عجزها عن مواجهة طلبات الأفراد في تحويل الأوراق النقدية إلى معادن نفيسة عمدت إلى إلغاء قابلية تحويل الأوراق النقدية إلى ذهب، وبذلك شاع نوع أخر جديد من النقود الور قية غير قابلة للتحويل وهي النقود الورقية الإلزامية أو القانونية .وأصبحت تستخدم في التداول من ثقة الأفراد فيها وقوة القانون.

وسميت بالنقود القانونية وذلك لأنها تستمد قبولها العام من قوة القانون أو أدارة المشرع، فالدولة هي التي أوجدتها ومنحتها صفة الإلزام في التداول، بمعنى أن قيمتها التبادلية مضمونة من قبل السلطات الرسمية . ومن الناحية التاريخية تأتي النقود القانونية أو الإلزامية بالمرتبة الأخير ة من سلم تطور التاريخي للنقود، ألا أنها تأتي في المرتبة الأولى من حيث شيوع استعمالها وتأدية وظائفها وقوة تأثيرها في مجمل الفعاليات الاقتصادية، وأهم أشكال النقود القانونية هي:

أ .النقود الورقية الإلزامية-:

ويطلق عليها أيضاً أوراق البنكنوت أو النقود المركزية التي تصدرها السلطة المركزية المتمثلة بالبنك المركزي . ولا يترتب على الجهة التي تصدرها بصرف قيمتها النقدية بالذهب . فهي غير قابلة للتحويل إلى ذهب فهي تمثل الشكل النهائي في التحويل.

بالمقابل تمثل النقود الورقية الإلزامية التزاماً على البنك المركزي وتدرج ضمن مطلوباته النقدية، وذلك لان النقود تعتبر بنسبة إلى حائزها قوة شرائية يمكن أن يستخدمها في شراء أي سلعة أو خدمة ولها قوة أبراء غير محددة، ومن هنا على البنك المركزي أن يحتفظ بموجودات مساوية تماماً في قيمتها لما أصدره من أوراق نقدية . وتعرف هذه الموجودات بالغطاء النقدي . ويفيد هذا الغطاء في تنظيم حجم الإصدار الورقي .

ويخضع هذا الغطاء لقواعد معينة تتعلق بمكونات هذا الغطاء ونسبته إلى قيمة العملة المصدرة .وتتفاوت هذه القواعد من نظام نقدي لأخر، إذ لا توجد قاعدة عامة تسير عليها جميع الأنظمة النقدية في العالم.

وتتميز النقود الورقية ذات السعر إلزامي بأن قيمتها الاسمية) النقدية (تفوق بكثير قيمتها السوقية

www.ums-edu.com/distance
E-mail: distance@ums-edu.com
Tel: +967- 01- 530380

)السلعية (ومعنى ذلك أن الأوراق النقدية المصدرة ليس لها قيمة تذكر كسلعة، في حين كوسيلة دفع تستمد قوتها من القانون . فالأخير هو الذي يوفر لها القيمة وقابلية التداول وإبراء الديون، فإذ ا إلغاء القانون الأوراق النقدية تفقد صفتها كنقود . وتستخدم هذه الأوراق النقدية في المبادلات الكبيرة والمتوس طة كما تستخدم كاحتياطي لدى الوحدات الاقتصادية المصرفية وغير مصرفية على حد سواء.

ب .النقود المساعدة–:

وتصدر عادة بفئات صغيرة من أجل تسهيل عمليات المبادلة وانجاز المعاملات الصغيرة، ولا تتخذ شكلاً واحد فقد تكون على شكل مسكوكات معدنية كنحاس أو نيكل أو البرو نز وقد تكون على شكل نقود ورقية بفئات صغير ة .والنقود المساعدة شأنها شأن النقود الورقية، فأن قيمتها الاسمية تفوق بكثير قيمتها السلعية .فبنسبة للنقود المعدنية فأنها تحتوي على قيمة نقدية تفوق بكثير قيمة المعدن الذي صنعت منه.

.3نقود الودائع) النقود المصرفية:

ترتبط نشأة نقود الودائع أو كما تسمى أحياناً) بالنقود المصرفية (بتطور العمل المصرفي، وتمثل الإيداعات التي تتخذ شكل حسابات مصرفية جارية) تحت الطلب (لدى البنوك التجارية وتسجل كرصيد دائن لصالح حسابات الوحدات الاقتصادية .وتنشأ هذه الودائع من مصدرين:

المصدر الأول : يمثل هذا النوع الإيداع الفعلي من النقود القانونية لدى البنك التجاري، التي يودعها الأفراد أو المشروعات، ومهمة البنك هنا أن يسجل هذه الإيداعات في حساب الودائع الجارية أو تحت الطلب لشخص المودع . وهذا النوع من الإيداع ينطوي في حقيقته على تحويل النقود من شكلها القانوني إلى ودائع بصورة حساب جاري لدى البنك التجاري، وتكون قابلة للسحب من قبل المودع في أي وقت يشاء.

المصدر الثاني : ويأخذ شكل ودائع مش تقة نتيجة قيام البنك التجاري بفتح حساب جاري لعملائه عند منحهم القروض والسلف وشراء الموجودات المالية . فالبنك التجار ي هو الذي يخلق الوديعة ويقدمها لعملائه عن طريق الإقراض المصرفي أو شراء الأوراق المالية . وهو بفعله يقوم بإنتاج النقود التي يقرضها،

www.ums-edu.com/distance
E-mail: distance@ums-edu.com
Tel: +967- 01- 530380

ويستمد البنك قدرته في خلق النقود) المشتقة (من خلال إقراض الآخرين من احتياطيات الودائع الفعلية .وتعتبر الودائع التي تنشأ عن طر يق منح القروض هي وحدها تغطي إلى زيادة حجم وسائل الدفع داخل الاقتصاد .فهي بمثابة نقد أضافي تخلقه البنوك دون أن يكون له وجود سابقاً أصلاً.

حيث تتداول الودائع الجارية بواسطة الشيكات والشيك هو أمر صادر من المودع) الدائن (إلى المصرف) المدين (بدفع مبلغ لمصلحة حام له أو لأمره أو لأي طرف أخر) مستفيد .(وعلى هذا الأساس يعتبر الشيك أداة ملموسة يستخدمها الأفراد في دفع قيمة السلع والخدمات، وتسديد الديون، وتحويل الحسابات المصرفية الجارية إلى نقود قانونية، فهو يشكل أداة مناسبة لسداد بمجرد تظهيره من قبل الشخص الذي يقوم بعمل ية السداد، لذلك فهو يعتبر وسيلة دفع ويتمتع بسيولة قريبة من سيولة النقود القانونية أي العملة المتداولة، ذلك لان النقود المصرفية لها القابلية إلى قبلها بسرعة ويسر إلى نقود قانونية .ويترتب على هذا الاستخدام انتقال ملكية الودائع الجارية من شخص لأخر مع تغير في قيود الدفترية للبنوك التجارية.

وعلى الرغم من أن النقود القانونية والنقود المصرفية يمثلان النقد بحد ذاته ألا أن هناك اختلافات بينهما ومن جملة هذه الاختلافات هي:

1. إن إصدار النقود القانونية هي من مهام البنك المركزي، وبالتالي فأنها تخضع لرقابته المباشرة، في حين خلق النقود المصرفية هو من اختصاص البنوك التجارية ونتيجة لذلك فأن رقابة البنك المركزي عليها غير مباشرة.

2. لا يتخذ من إصدار النقود القانونية مسلكاً لتحقيق الربح، بينما الأمر يختلف بالنسبة للنقود الودائع، فالمصارف تهدف إلى تحقيق الريح من منح القروض عن طريق الحصول على الفائدة.

3. تعتبر النقود القانونية ملزمة بحكم القانون، بينما نجد هذه الصفة هي اختيارية بالنسبة للنقود المصرفية، فالبائع أو الدائن يستطيع رفضها عند تقديمها في شراء السلع والخدمات وتسديد الديون، وعلى الرغم من ذلك فأن استخدامها في تزايد مستمر ولاسيما في الدول المتقدمة نتيجة انتشار الوعي المصرفي.

www.ums-edu.com/distance
E-mail: distance@ums-edu.com
Tel: +967- 01- 530380

4. واستناداً إلى الفقرة أعلاه فأن النقود المصرفية قد تفقد جزء 敆من سيولتها التي يفترض أن تكون 100%عندما لا تلقى القبول العام ولاسيما في الدول النامية بسبب عدم انتشار الوعي المصرفية.

5.ان النقود القانونية هي أدوات نقدية ملموسة، في حين أن النقود المصرفية ليست كذلك فهي تمثل قيود محاسبية في دفاتر البنوك التجارية، والشيك وهو تمثيل المادي له ا .ويقوم مقام النقود المصرفية في عملية المبادلة وإيفاء الديون.

4. Quasi money :أشباه النقود

يقصد بأشباه النقود مجموعة الأصول المالية القابلة لتحويل إلى وسائل دفع بسرعة وسهولة كودائع الزمنية وودائع التوفير لدى البنوك التجارية والودائع الادخارية لدى صناديق الادخار ودوائر البريد والمؤسسات الادخارية الأخرى والسندات الحكومية القصيرة الأجل .ولا تعتبر هذه الودائع وسيلة دفع، فصاحب الوديعة الث ابتة أو التوفير لا يمكن أن يستخدمها في عملية المبادلة وذلك لتعذر السحب عليها بالشيكات لذا فانه يقوم بتحويلها إلى نقود قانونية أو ودائع جارية لتستخدم في تسديد المدفوعات . لذا فهي تشكل عنصر من عناصر السيولة وليست وسيلة دفع . وينطبق ذلك على سندات الحكومية قصيرة الآجل.

كما تخضع الودائع الزمنية أو الودائع الآجلة إلى شروط تنظيمية أهمها عدم السحب عليها ألا بإخطار مسبق تتفاوت مدته من قطر إلى أخر، وقد يفقد المودع الفائدة المستحقة على الودائع الزمنية أذا قام بسحب مقادير منها دون أخطار مسبق أذا كانت القواعد القانونية تس مح بذلك . ومهما يكن الأمر أن هذه الأصول المالية تتمتع بقدرة التحول إلى وسائل دفع ثم تستخدم في تسديد المدفوعات بجعلها قريبة الشبه من وسائل الدفع، لذلك سميت بأشباه النقود . وترتفع سيولة هذه الأصول أي قابلية تحويلها إلى نقد كلما قلت قيود السحب المحيطة بها، فال تقليد المصرفي الذي يسمح بسحب الودائع الآجلة والادخارية دون أخطار مسبق ويكتفي بعدم احتساب الفائدة المستحقة عليها من شأنه التقريب من الودائع الجارية أو الودائع المصرفية الأخرى.

إن الودائع الآجلة وال توفير التي تولف أشباه النقد تختلف عن الودائع الجارية في نواح ي عديدة

www.ums-edu.com/distance
E-mail: distance@ums-edu.com
Tel: +967- 01- 530380

أهمها ما يلي:

1. من حيث المزايا المالية، فالودائع الزمنية والتوفير تعتبر أصول مالية مفضلة لحفظ القيم بسبب العائد الذي تدله، أما الودائع الجارية فهي وأن كانت تمثل أداة لحفظ القوة الشرائية ألا أنها لا تدل أي فائدة.

2. إن ودائع التوفير مدونة في سجلات البنو ك التجارية ولا يمكن السحب عليها ألا بشكل نقود قانونية، أي لا يمكن السحب عليها بالشيكات، أما الودائع الجارية فيمكن السحب عليها بالشيكات وبشكل نقود قانونية.

3. الودائع الزمنية وودائع التوفير لا تتداول ولا تستعمل م باشرة في التسديدات داخل أسواق السلع والخدمات في نقود احتمالية، تأثيرها داخل الاقتصاد يتم عن طريق تحويلها إلى نقد، أما الودائع الجارية فهي تعتبر نقد لأنها قابلة للسحب عليها دون قيد أو شرط استجابة للشيكات المسحوبة عليها.

تعريف النقود:

لقد اختلف الاقتصاديين في تعريف النقود، ويرج ع السبب في ذلك إلى انقسام الآراء حول دور النقود وأهميتها في النشاط الاقتصادي خلال تاريخها الطويل، وعلى الرغم من صعوبة وجود تعريف موحد بين الاقتصاديين للنقود ألا أن الأدب الاقتصادي يشير إلى وجود اتفاق يقرب وجهات نظر الاقتصاديين في تعريف النقود بحدود الصفات والوظائف التي تؤديها داخل النظام الاقتصادي.

فمنهم من عرف النقود على أنها) أي شيء مقبول عموماً كوسيلة دفع مقابل السلع والخدمات وتسديد الديون (كما يعرف جانب أخر من الاقتصاديين للنقود بأنها) كل وسيلة مقبو ل ة قبولاً واسعاً وتنتقل بحرية من يد إلى أخرى كوسيط للمبادلة وكمقياس للقيمة في أطار حدود سياسة معينة .(ومنهم من عرفها بأنها) تلك الوسيلة التي تعرف بحدود الوظائف التي تؤديها.(

نستدل من التعاريف السابقة أن الاقتصاد يين يركزون في تعريفهم للنقود على وظائفها، فالنقود تمارس دورها في الاقتصاد من خلال خاصية هامة تتميز بها هي سمة القبول العام، أي بمعنى استعداد

www.ums-edu.com/distance
E-mail: distance@ums-edu.com
Tel: +967- 01- 530380

كل فرد على قبولها نظير السلعة التي يقدمها أو الخدمة التي تؤديها وصفة ا لقبول العام للنقود هي التي تخلق لها قيمة تبادلية . والتي تميزها عن الأشياء الأخرى التي تحظى بالقبول الخاص، أي التي تكون درجة قبولها محدودة.

كما يلاحظ أن قبول النقود قبولاً عاماً من قبل الإفراد قد يستمد من قوة القانون، كما هو الحال بالنسبة للنقود الورقية، فالنقد هنا يتمتع بصفة القبول الإجباري لان القانون يعترف له بصفة الإلزام في الوفاء، كما قد تستمد صفة القبول العام من تراضي الإفراد واتفاق الجماعات البشرية فيما بينهم، فالسلع التي اكتسبت خاصية القبول العام واستخدمت كنقود في مراحل تطور المجتمعات الإنسانية كانت نتيجة لشيوع استعمالها بواسطة العادات أو العرف ، وهذا أيضاً حال النقود المصرفية أو الكتابية المستخدمة في عالمنا المعاصر حيث تستمد قوتها على الوفاء بالالتزامات من صفة القبول الاختياري.

The functions of money :وظائف النقود

أن زيادة التطور الاقتصادي واتساع نقدية الاقتصاديات المختلفة بات واضحاً أن النقود تشكل أحدى الأدوات الأساسية للسياسة الاقتصادية الممكن استخدامها للتأثير على مختلف المتغ يرات الاقتصادية الكلية مثل مستوى الأسعار والاستهلاك والادخار والاستثمار والاستخدام والإنتاج، ومن هنا تعددت وتنوعت وظائف النقود . وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نبين الوظائف التي تؤديها النقود داخل النظام الاقتصادي.

.1. النقود كأداة للتبادل:

تستخدم النقود كأداة لتسهيل عمليتي البيع والشراء للسلع والخدمات، فهي أداة تمنح صاحبها القدرة على شراء أي سلعة أو خدمة وتعطيه الحق في تسوية المدفوعات وسداد الدين بدون أبطاء أو تأجيل ، وهذه الوظيفة التي تقوم بها النقود مستمدة من طبيعة النقود نفسها في كونها مقبولة مقبولاً عاماً من الأفراد في استخدامها أداة مناسبة لتسوية عمليات المبادلة وسداد الديون، لذلك يطلق غالباً على النقود في أنها) قوة شرائية (بمعنى أن حائزها يستطيع بموجبها أن يحصل) يشتري (على ما يساوي قيمتها من السلع والخدمات ومن أي سوق يشاء وفي أي وقت يريد وكذلك بالشروط التي يرها مناسبة له . باعتبار أن النقود ستقبل من قبل جميع أفراد المجتمع دون أي تحفظات أو شكوك حول قدرتها في مبادلتها بسلع وخدمات أخرى، فقبولها من قبل جميع أفراد المجتمع مكنها أن تكون وسيطاً صالحاً لإتمام عملية المبادلة بين جميع أنواع السلع والخدمات.

www.ums-edu.com/distance
E-mail: distance@ums-edu.com
Tel: +967- 01- 530380

فوظيفة النقو د كوسيط للتبادل جاءت نتيجة التطور في مراحل التعامل الاقتصادي بين أفراد بالسلع والخدمات، إذ أنها جاءت في أعقاب التعامل بأسلوب المقايضة المعتمد على مبادلة سلعة بأخرى وبصورة مباشرة وفي ذات المكان وزمان، فأصبح فيما بعد باستخدام النقود استبدال السلعة بالنقود كم رحلة أولى من التعامل، ثم استبدال النقود بسلعة أخرى في المرحلة التالية، أي تتم عملية البيع والشراء بصورة غير مباشرة، وأصبح عن طريق النقود بالإمكان التنازل عن السلع بما يساوي قيمتها من نقود ثم يتم شراء السلعة المرغوب بها بما يساوي قيمتها من نقود، وأن هذا ال فصل بين عمليتي البيع والشراء زماناً ومكاناً كانت أداته النقود وبواسطتها تتم أجراء صفقات البيع والشراء لمختلف أنواع السلع والخدامات.

ويمكن توضيح هذه الوظيفة من خلال هذا المثال : أن الإفراد يستلمون دخلهم في نهاية الشهر، فهم لا ينفقون جميع دخلهم في لحظة واحدة أنما في فترات زمنية متعاقبة ومتواصلة ومتباعدة نسبياً تمتد منذُ فترة استلامهم للدخل وحتى نهاية هذه الفترة، وهذا يؤكد أن الحصول على السلع والخدمات يتم في أوقات وأماكن مختلفة أيضاً عن طريق ما توفره النقود من سهولة يسر في الحصول على السلع والخدمات باستخدامها كوسيط للتبادل.

.2. النقود مقياس للقيم السلع والخدمات ووحدة حساب:

تتضح أهمية النقود ك أداة للقياس قيم السلع والخدمات من خلال الصعوبات التي واجهت التعامل بأسلوب) المقايضة (إذ لا تتوفر وحدة مشتركة يعتمد عليها معياراً لقياس قيم السلع والخدمات المختلفة، وبعد استخدام النقود في التداول تمكن الأفراد من اعتمادها أساساً يتم بموجبه تحديد أثمان و أقيام مختلف السلع والخدمات . والمقصود بالنقود كوحدة حساب أو مقياس للقيمة هو تلك الوسيلة النقدية العامة المستخدمة في التعبير العددي عن قيم السلع والخدمات . ويتجلى ذلك في أن الن قود تسمح بتحديد عدد الوحدات النقدية الضرورية التي تدفع للحصول على السلع والخدمات . أي بفضل النقود نستطيع معرفة ما تعادله القيم الاقتصادية المعروضة للمبادلة من وحدات نقدية، وعلى هذا الأساس تجري عمليات مبادلة القيم الاقتصادية من السلع والخدمات بالنقود.

وفي كل عملية تبادل تصبح النقود أداة مشتركة لقياس قيم السلع والخدمات، ذلك لان قيم جميع المعاملات يعبر عنها بمقياس حسابي واحد، فوحدة الحساب المتمثلة بالنقود تمكن كافة إطراف عملية التبادل من تحديد لكل سلعة قيمة معينة تختلف عن قيم السلع الأخرى، ويظهر ذلك بوضح عندما نقارن

www.ums-edu.com/distance
E-mail: distance@ums-edu.com
Tel: +967- 01- 530380

بين اقتصاد طبيعي واقتصاد نقدي . ففي النظام الطبيعي تكون عملية المبادلة عبر المقايضة ولا تستخدم فيه النقود، وتتعدد أقيام السلع والخدمات بسبب تعدد وحدات الحساب، ويصبح لكل سلعة موضع تبادل قيم متعددة طالما تشير إلى مقياس للقيمة بالنسبة للسلعة الأخرى التي يحصل عليها أحد طرفي عملية المقايضة في مقابل التخلي عن السلعة الأولى، أما في اقتصاد قائم على استخدام النقود فيكون لكل سلعة أو خدمة قيمة، ذلك لان ما يميز النقود عن السلع الأخرى هو أنها معادل عام مقيم السلع والخدمات . أي مقياس عام للقيمة،ويمكن المقارنة بين ال قيم النسبية لمختلف السلع عن طريق تقدير عدد الوحدات النقدية اللازمة للحصول على كل سلعة، وعادة يعبر عن العلاقة بين كمية الوحدات النقدية وكمية السلع والخدمات التي تجري مبادلتها بالسعر) الثمن (وهذا السعر هو بمثابة التعبير النقدي لقيم الأشياء . لذلك يمكن اعتبار النقود تلك الأداة التي بها نقدر أسعار جميع السلع الأخرى، وبفضلها يستطيع المتعاملون في السوق تحديد أسعار منتجاتهم قبل دخولهم السوق وهذا أمر يصعب تصوره في اقتصاد المقايضة.

وفي ضوء ما تقدم يتجلى لنا أن لكل السلع والخدمات في السوق أسعار يعبر عنها بمقياس مشترك يسمى وحدة حساب، مثل الدينار، فالنقود قاسم مشترك لقياس ومقارنة أسعار السلع المتبادلة، فلو كان يساوي 5 دنانير فهذا يعني أن قيمة الأولى تساوي ضعف 10 (B) دنانير وسعر السلع (A) سعر السلعة قيمة الثانية وهكذا نستطيع قياس القيمة التبادلية للسلع والخدمات في السوق م ن خلال مقارنة أسعارها النسبية بالوحدات النقدية وهذه الأخيرة تمثل أدوات موجهة لتوحيد نظام القياس.

وفضلاً عن كونها وحدة حساب مشتركة فأن النقود أيضاً تساعد رجال الأعمال ووحدات الإنتاج في حساب كلفة الإنتاج وتخطيط الإنتاج وتقدير الإيرادات وتصوير حساب الأرباح و الخسائر فالنقود تسهل العمل المحاسبي لأنها تجهز النظام الاقتصادي بأداة للتحاسب . والنقود كوحدة قياس للقيم الاقتصادية تشبه وحدات الأخرى مثل المتر الذي يقيس الطول واللتر الذي يقيس السوائل والترمومتر الذي يقيس درجات الحرارة ألا أن هنالك اختلاف جوهرياً بين النقود كمقياس عام للقيم الاقتصادية وبقية المقاييس الموضوعية الأخرى، ويكمن ذلك في أن قيمة الوحدة النقدية متغيرة وهذا التغير مرتبط بالتغير الحاصل في المستوى العام للأسعار، حيث أن أي تغير في مستوى الأسعار يؤثر على قيمة وحدة النقد المتداولة، أما بالنسبة للبقية المقاييس فأنها تتسم بالثبات.

www.ums-edu.com/distance
E-mail: distance@ums-edu.com
Tel: +967- 01- 530380

3. النقود كمخزن للقيمة:

لقد تطرقنا في ظل نظام المقايضة إلى صعوبة تخزين السلع والاحتفاظ بها لفترة زمنية معينة، لان بعض السلع تتعرض للتلف مما يلحق بصاحبها الخسارة، كما أن هنالك سلعاً لا يمكن تخزينها أصلا ً أو أن تخزينها يحتاج لتوفير جملة من الشروط المكلفة لصاحبه ا .لذلك تظهر أهمية النقود كأداة للخزن قيم السلع والخدمات المختلفة لفترات لاحقة، إذ يمكن خزن النقود كقوة شرائية عامة مدة من الزمن بقصد أعادة استعمالها في المستقبل حين تظهر الحاجة أليها، فقيام النقود بفصل عمليتي البيع والشراء يجعل النقود قادرة على خزن قيم السلع والحصول عليها في فترات لاحقة بوصفها أداة للخزن القيمة وأداة لادخار أيضا ً .فالنقود تمكن مالكها من حجزها عن التداول مؤقتاً أي استخدامها كأداة للادخار، ولان الادخار هو عدم أنفاق جزء من الدخل النقدي على الاستهلاك الجاري . فأن النقود تكتسب قدرة نقل القوة الشرائية من فترة لأخرى واختيار اللحظة المناسبة لأنفاقها.

فالنقود تعمل كجسر تربط بين الحاضر والمستقبل، فتكون مهيئة للأنفاق على السلع والخدمات المعروضة في السوق في الوقت الحاضر وتستخدم في المستقبل كأرصدة نقدية لمواجهة الظروف الطارئة كفقدان العمل أو المرض أو الشيخوخة أو توظيفها في الأصول المالية أو تكوين رأس المال جديد.

ومن الملاحظ أن النقود لا تنفرد لوحدها في أداء وظيفة مخزن للقيمة، فهنالك موجودات أخرى يمكن أن تلعب نفس الدور الذي تلعبه النقود، فالودائع المصرفية الآجلة والادخارية وال سندات والأسهم تمثل جميعها خزين للقوة الشرائية . وبالتالي فهي حقوق على السلع والخدمات الكافة . ولكن هذه

الموجودات كمخزن للقيمة لا يمكن أن تستعمل مباشرة في المبادلات إذ يجب أن تتحول أولاً إلى نقد لكي تستعمل في الحصول على السلع و الخدمات التي يقوى الأفراد على شرائها، لهذا تتفوق النقود على الأصول الأخرى في كونها أكثر سيولة، أي تامة السيولة.*

غير أنه يتسنى لأشكال أخرى من الموجودات أن تنافس النقود في أداء وظيفة حفظ القوة الشرائية ومخزن للقيمة، وتمتد هذه المنافسة خاصة في أوقات ارتفاع مستويات الأسعار وانخفاض قيمة النقود .ففي هذه الأوقات يقلل الأفراد ما يحتفظون به من نقود سائلة ويتجهون نحو الموجودات الثابتة كالعقارات والذهب والعملات الأجنبية أي يتجهون نحو مسالك استثمارية ذي فائدة تعوضهم عما تفقده النقود من قوة شرائية.

4.النقود كأداة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي:

www.ums-edu.com/distance
E-mail: distance@ums-edu.com
Tel: +967- 01- 530380

يقصد بهذه الوظيفة أن النقود لها أثر على حركة الاستثمار والإنتاج والدخل والاستخدام والأسعار، وأن لها دور في توجيه هذه المتغيرات الكلية التي تحكم سير النشاط الاقتصادي.

أن هذه الوظيفة للنقود لم تحتل أي أهمية في أطار الفكر الكلاسيكي ويرجع السبب في ذلك إلى فكرة حيادية النقود، والمقصود بها أن الدور الذي تلعبه النقود لا يتجاوز تسهيل تدفق السلع وتداول وبالتالي فان النقود لا شأن لها بالمتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد وبالتالي ينعدم أثر النقود على الإنتاج والاستخدام والدخل . ألا أن الأفكار الاقتصادية التي بدأت بالظه ور في مطلق القرن العشرين أثبتت خطأ هذا التحليل وأبرزت الدور الفعال للنقود في الاقتصاد من خلال تأثيرها على ديناميكية الاقتصاد، ويمكن بيان ذلك على النحو التالي:

تؤثر النقود على حركة النشاط الاقتصادي عن طريق العلاقة بين عرضها) كميتها (والطلب عليها)حاجات الس يولة النقدية (فلو زاد المعروض النقدي عن المطلوب منه نتيجة أتباع سياسة نقدية توسعية. فأن ذلك سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك إلى المنتجين، مما يشجع المنتجين على زيادة إقراضهم مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار ويرتفع الأنفاق الكلي ع لى السلع والخدمات وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج والاستخدام . والنتيجة هي ارتفاع حجم النشاط الاقتصادي وهكذا يشهد الاقتصاد حركة توسعية في مستوى فعالياته الاقتصادية ككل.

وفي الحقيقة أن زيادة الإنتاج الذي يخلقها العامل النقدي يتوقف على شرطين : الأول هو مرونة الجهاز الإنتاج، فكلما كان هنالك عوامل أنتاج غير مستخدمة، كلما كان بالإمكان التصدي للطب الناتج عن زيادة كمية النقود عن طريق زيادة الإنتاج دون التأثير على أسعار السلع والخدمات . وبالعكس تؤدي الزيادة في كمية النقود إلى ارتفاع الأسعار وليس إلى زيادة الإن تاج في حالة بلوغ الاقتصاد مستوى *السيولة التامة : هي أمكانية الحصول على أي سلعة أو خدمة بواسطة النقود الحاضرة دون الحاجة إلى تحويلها ا من شكل غير نقدي إلى شكل نقدي سائل . وتدرج سيولة الأصول حسب أنواعها ا .فكلما قلت سيولة الأصل كلما تكلف صاحبها كلفة ووق ت وجهد تحويلها إلى نقد سائل . وكلما زادت سيولة الأصل كلما قلت الخسائر وزادت سرعة تحويلها إلى نقد تام السيولة.
الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية أو تعرضه لاختناقات سواء كانت كمية كشحه عناصر الإنتاج أو نوعية كنقص في الخبرة الفنية . أما الشرط الثاني فيتعلق بالمرحلة التي يمر بها الاقتصاد من حيث التوسع والانكماش في النشاط الاقتصادي . ففي فترات الكساد اقتصادي الطويل الأمد تعمل زيادة التفضيل النقدي على

www.ums-edu.com/distance
E-mail: distance@ums-edu.com
Tel: +967- 01- 530380

تقليص الطلب وخاصة الاستهلاكي مما يقود إلى تقليص الاستثمارات . لذلك لا تحدث حركة توسعية في نشاط الاقتصادي والعكس صحيح في فترات الانتعاش.

ويحدث العكس لو انخفضت كمية النقود المتداولة بالنسبة إلى ا لطلب عليها، ففي هذه الحالة سترتفع معدلات الفائدة وتزداد كلفة الاقتراض من البنوك، وبالتالي سينخفض حجم الائتمان المصرفي المطلوب لتمويل الإنتاج وبالتالي ستقلص حجم الاستثمارات ويهبط حجم الإنتاج والدخل والاستخدام مما يسبب حركة انكماشية في مستوى النشاط الاقتصادي.

.5النقود كأداة لإعادة توزيع الدخول:

ترتبط هذه الوظيفة ارتباطاً وثيقاً بالمتغيرات الحاصلة في قيمة النقود . ويقصد بقيمة النقود قوتها الشرائية، أي كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بوحدة من النقد . ويتوقف ذلك على مستوى أسعار السلع والخدمات المعروض ة في الأسواق، وهذا يشير إلى أن هنالك علاقة بين تغيرات مستوى الأسعار وتغيرات قيمة النقود . فأن أي ارتفاع في مستوى الأسعار سيؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود، أي انخفاض كمية السلع الممكن شرائها بالنقود . وبالعكس إذ انخفض مستوى الأسعار فأن حائزي النقود سيحصلون على كمية من السلع أكبر من ذي قبل .مما يعني أن قيمة النقود قد ارتفعت.

أن تغيرات في قيمة النقود كنتيجة لتغيرات مستوى الأسعار تحدث تعديلات في توزيع الثروة والدخل .حيث أن بعض الطبقات الاجتماعية تتأثر بارتفاع الأسعار خاصة أصحاب الرواتب والأجور والمدخرين و الدائنين، وذلك لان المبالغ التي يستلمونها تكون قوتها الشرائية متناقصة، حتى وأن حصلت أي زيادة في الرواتب والأجور والفائدة تكون اقل من سرعة ارتفاع الأسعار وبالتالي ستفقد هذه الطبقات جزء من قوتها الشرائية أي أن دخولهم ستوفر كمية من السلع والخدمات أقل من الس ابق، ويحدث العكس في حال انخفاض الأسعار.

.6النقود وسيلة للدفع المؤجل:

يستخدم الأفراد النقود لتسديد الديون، فكما هي أداة صالحة لتسوية المبادلات الآنية فأنها أداة صالحة لتسوية المبادلات الآجلة أيضا ً .وتظهر أهمية هذه الوظيفة من خلال توسع عمليات التعاقد الفردي والرسمي الآجلة، حيث يمكن بعض الأحيان شراء سلع معينة يتم تسديد ثمنها بالإقساط أو تسديده مرة واحدة

www.ums-edu.com/distance
E-mail: distance@ums-edu.com
Tel: +967- 01- 530380

في فترة لاحقة لفترة التعاقد سواء كان ذلك للأفراد أو الحكومات . ويتم تسوية أو تسديد هذه الديون بواسطة النقود التي تعد خير وسلة للدفع أو تسديد المؤجل وذلك لكو نها مقبولة قبولاً عاماً لدى الأطراف المتعاملة بها فضلاً عن أنها قادرة على تأدية وظائفها.

The characteristics of money خصائص النقود

لكي تؤدي النقود وظائفها بكفاءة عالية ينبغي أن يتوافر منها بعض الخصائص التي نلخصها بما يلي.

1. دوام البقاء ، ويعني بذلك أن وجود فترة زمنية فاصلة بين استلام النقود واستعمالها في المدفوعات المستقبلية، يستدعي الاحتفاظ بها لفترة من الزمن . والاحتفاظ بها انتظاراً لأنفاقها في المستقبل يجب أن لا يعرضها إلى التلف أو فقدان قوتها الشرائية أي قدرتها في الحصول على السلع والخدمات . بعبارة أخ رى أنها أداة مناسبة للادخار ويمكن الاحتفاظ بها دون خسارة أو التلف لفترة طويلة من الزمن.

2. التجانس ، ونعني به أن كل وحدة نقدية تتساوى مع قيمة العملات الأخرى المماثلة لها، وعدم وجود أي فروق في النوعية أو في قوة الإبراء الذي تمنحه وحدات نفس الفئة إلى مالكها.

3. قابلية الانقسام ، ويقصد بذلك أن تكون الوحدة النقدية الواحدة قابلة للتقسيم أو التجزئة إلى أجزاء صغيرة، دون أي تكاليف أو نقصان في قيمتها، بحيث أن تمكن شراء مختلف السلع والخدمات مهما كبرت أو صغرت قيمتها.

4. سهولة الحمل ، أي أن يكون الشي ء الذي يتخذ كنقود ملائماً في حجمه ووزنه بحيث يسهل حمله عند أدائه لوظائفها المختلفة.

5. أن لا تتسم بالوفرة بالنسبة للسلع المعروضة في السوق، لان ذلك يعرض قيمتها التبادلية) قوتها الشرائية (إلى الانخفاض، كما يجب أن لا تكون نادرة إلى الحد الذي يجعل الحصول عليها بعيد المنال، وعليه يجب أن تكون كمية النقود المعروضة ملائمة مع حجم المعروض السلعي.

www.ums-edu.com/distance
E-mail: distance@ums-edu.com
Tel: +967- 01- 530380

6.تتمتع النقود بطلب عام، وتكون سهلة التصريف والجميع يقبل التعامل بها بسهولة ويسر.

7.أن تكون النقود ذات منفعة بالنسبة لجميع أفراد المجتمع، حيث أن منفعة النقود تختلف عن منافع السلع الاقتصادية، وذلك لان النقود قادرة على إشباع الحاجات البشرية من خلال الحصول على السلع والخدمات مقابل التخلي عن عدد من الوحدات النقدية، أي أنها تستطيع أن تشبع الحاجات البشرية بصورة غير مباشرة من خلال ما تمنحه لحائزها من قوة، وتتجسد هذه القوة الاقتصادية في حرية اختيار حائز النقود الأشخاص الذين يرغب التعامل معهم والحصول على مختلف السلع المعروضة من أي مكان وفي أي زمان.

اسئلة المحاضرة الثانية:-

١- ماذا يقصد باشباه النقود؟
٢- اشرح ماذا نعنى بقولنا النقود الورقية، وهل تاتى قيمة الورقة النقدية من الورقة النقدية ام من القيمة المشتراه للسلعه؟
٣- قارن بين النقود الورقية الالزمية والنقود المساعدة، ونقود الودائع؟
٤- عرف النقود؟
٥- اذكر وظائف النقود مع شرح نقطتين؟
٦- اذكر خصائص النقود؟

www.ums-edu.com/distance
E-mail: distance@ums-edu.com
Tel: +967- 01- 530380